اقتصاد

إيران تحرم العراق من مياهه

بغداد ـ **سلام الجاف**

وصلت مفاوضات المياه بين العراق وإيران إلى طريق مسدود، بعد رفض طهران إطلاق حصة بغداد من المياه الآتية من الروافد الإيرانية، والتي تلبي 12 في المائة من حاجة العراق للمياه، واقع دفع السلطات العراقية للتفكير بتدويل القضية.

وقال وزير الموارد المائية العراقي مهدي رشيد الحمداني، الثلاثاء، إن بلاده لم تتوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن حصة العراق المائية، موضحا في إيجاز قدمه للصحافيين من بغداد، أن «وزارة الخارجية في طريقها إلى تدويل ملف المياه مع إيران». ولفت إلى أن العراق يمتلك أوراقا مهمة للحصول على حقوقه المائية، مضيفا: «لدينا مؤشرات بأن إيران تقوم بحفر أنفاق وتغيير مجرى المياه». وأشار إلى وجود مخالفات للقوانين الدولية بشأن المياه تقوم بها إيران، «وأبلغنا إيران رسميا بمخالفاتها ولم نحصل على رد»، مضيفا أن «اللجوء إلى محكمة العدل الدولية هي ورقتنا مع إيران، إذ ليس لدول المنبع الحق في حجز المياه».

ويضرب الجفاف مساحات واسعة من محافظة ديالى العراقية الحدودية مع إيران، بعد تحويل الأخيرة عدداً من مجاري الأنهار الحدودية إلى داخل أراضيها ومنع وصولها إلى العراق، فضلاً عن انخفاض منسوب نهري ديالى ودجلة وبحيرة حمرين.

عضو لجنة الزراعة في البرلمان العراقي علي البديري قال لـ«العربي الجديد» إن الاشكالية بين العراق وإيران بشأن المياه واضحة. وبين أن طهران تخرق الاتفاقيات الدولية، وبالتالي فإن العراق سيلجأ إلى التدويل من أجل حل أزمة المياه. وأضاف أن «المياه تمثل موضوعاً مهماً وحساساً جداً، خصوصاً أن ديالى الحدودية مع إيران تتعرض لأزمة مائية كبيرة جدا»، لافتاً إلى وجود صعوبة في تعويض نقص المياه من إيران.

وأكد الخبير الاقتصادي عادل مختار لـ«العربي الجديد»، أن اللجوء إلى المجتمع الدولي حق يمكن للعراق أن يمارسه»، لكنه استدرك أن ذلك «يمكن أن يطيل حسم القضية». وأشار إلى أن العراق يمكن أن يواصل مفاوضاته بشأن المياه مع الجانب الإيراني، موضحاً أن ملف المياه بيد وزير الموارد المائية وحده، وهذه تمثل نقطة ضعف على مستوى إدارة العراق للأزمة.

وتابع أنه «يفترض تأسيس المجلس الوطني للمياه ويشرف عليه رئيس الوزراء، ومن خلاله تقوم وزارة الخارجية بالتفاوض مع إيران»، مبينا أن الإشكاليات المائية ظهرت بسبب سنة الجفاف التي ضربت العراق، وعند سقوط الامطار فإن مشاكل المياه ستنخفض.

ولفت إلى أن إيرادات المياه التي تأتي من إيران تشكل 12 في المائة من تدفق المياه إلى العراق، مقابل 56 في المائة من تركيا، والمتبقي موارد داخلية، مبينا أن ديالى هي المتضرر الأكبر من قطع إيران للمياه.

ودعا إلى إعادة النظر بالسياسة الزراعية، وتقليل هدر المياه، ووضع استراتيجية واضحة لإدارة هذا الملف، لافتاً إلى أن «المباحثات مع إيران غير كافية إن لم نعد النظر بالسياسة الزراعية».

ونهاية أغسطس/ آب الماضي، قال عضو البرلمان العراقي فرات التميمي إن ديالى تمر بكارثة هي الكبرى من نوعها على القطاع الزراعي، بسبب أزمة الجفاف وفقدان أكثر من 40 ألف دونم من البساتين المثمرة.

(نيكولاس إيكونومو/ Getty)

شركات خاصة في كوبا

أطلقت كوبا تغييرات اقتصادية واسعة، بعدما سمحت الحكومة بتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، يمكن أن تكون عامة أو خاصة، وأعادت إطلاق التعاونيات غير الزراعية التي كانت متوقفة منذ أربع سنوات. وتعد التكنولوجيا من القطاعات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة لهذه الشركات، إلى جانب إنتاج الأغذية وتصدير السلع والخدمات ومشاريع التنمية المحلية وإعادة التدوير. وأغرق وباء كوفيد-19 كوبا في أسوأ أزمة اقتصادية لها منذ العام 1993، وتسبب وفق قول مدير شركة «أوخي» الاستشارية أونييل دياز، بـ«تأثير مدمر على القطاع الخاص»، مع تعليق أكثر من 250 ألف عامل في القطاع الخاص نشاطاتهم في ظل غياب السياح، حيث يعتبر القطاع الخدمي والسياحي الداعم الأكبر للاقتصاد.

أخبار

تباطؤ نمو الأعمال في منطقة اليورو

أظهر مسح الخميس، أن أنشطة الأعمال في منطقة اليورو نمت بأبطأ وتيرة في خمسة أشهر في سبتمبر/ أيلول، مع تضرر الطلب من التدابير المفروضة لمكافحة انتشار سلالة دلتا من فيروس كورونا. وهبط مؤشر آي.إتش.إس

ماركت المجمع لمديري المشتريات، الذي يُعتبر مقياسا جيدا لمتانة الاقتصاد، إلى أقل مستوى في خمسة أشهر مسجلا 56,1 في سبتمبر من 59,0 في أغسطس/ آب. وعلى الرغم من انخفاض كبير في معدلات العدوى من غير المرجح رفع أغلب القيود الباقية قريبا في اقتصادات كبرى منها ألمانيا وفرنسا.

«آنت» الصينية تشارك بياناتها

سيتمكن البنك المركزي الصيني قريبًا من الوصول إلى معلومات الائتمان الخاصة لمئات الملايين من مستخدمي خدمة الائتمان عبر الإنترنت الخاصة بـ«آنت غروب»، في خطوة تشير إلى مزيد من الإشراف التنظيمي على قطاع التكنولوجيا المالية.

وتدير آنت غروب، الشركة المالية التابعة لعملاق التجارة الإلكترونية علي بابا، العديد من المدفوعات الرقمية وخدمات الاستثمار والتأمين، ولديها أكثر من مليار مستخدم في جميع أنحاء العالم. في الصين، يستخدم حوالي 500 مليون شخص خدمات الائتمان والقروض الاستهلاكية عبر الإنترنت.

تقليص إجراءات التحفيز الإماراتية

أعلن مصرف الإمارات المركزي الخميس، أنه سيبدأ تدريجيا في سحب إجراءات تحفيز طرحت العام الماضي للتخفيف من وطأة التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وقال المصرف في بيان «في ظل التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي، سيبدأ المصرف المركزي في عملية سحب تدريجي ومدروس لحزم الدعم التي قام بإصدارها ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، حتى لا تؤثر سلبا على المعاملات الائتمانية والنمو الاقتصادي».

مراجعة ارقام النمو في إسبانيا

أظهرت بيانات رسمية الخميس أن الاقتصاد الإسباني نما بشكل أبطأ بكثير مما كان متوقعا في أبريل/ نيسان ويونيو/حزيران.

وقال المعهد الوطني للإحصاء (INE) إن الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا ارتفع بنسبة 1,1 في المائة في الربع الثاني بعد تقديرات بارتفاع 2,8 في المائة. كذا فإن الاستهلاك المنزلي ارتفع بشكل حاد بنسبة 4,7 في المائة بفضل التخفيف الجزئي للقيود المرتبطة بوباء فيروس كورونا، لكن بقي أقل من صعود 6,6 في المائة المأمول.

تشكيك بالبيانات المالية للمصارف في سورية

عدنان عبد الرزاق

يشكك مصرفيون سوريون في دقة بيانات هيئة الأوراق المالية التابعة لحكومة نظام بشار الأسد حول نتائج أعمال المصارف الخاصة العاملة في سورية. وتدور التساؤلات تحديداً حول إعلان وجود أرباح بمليارات الليرات، بينما تشهد القطاعات الاقتصادية المختلفة تعثراً واسعا في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة بسبب تداعيات الحرب المستمرة منذ نحو 10 سنوات. ويصف المصرفي السوري ياسر عبد الجليل بيانات هيئة الأوراق المالية بأنها تأخذ بعداً ترويجياً يخدم سياسة النظام السوري، أكثر من كونها تدقيقا ماليا حقيقيا، ويشرح لـ«العربي الجديد» أن الأرباح التي أعلنتها الهيئة غير واقعية. وكانت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، قد أفصحت عن النتائج المالية النصفية لقطاع البنوك والبالغ عددها 14 بنكا ما بين مصارف تقليدية وإسلامية. وراوح إجمالي الدخل التشغيلي للمصارف الأساسية ما بين 85 مليار ليرة و 214 ملياراً. وطاولت الارتفاعات بند حقوق المساهمين، التي راوحت ما بين 167 مليار ليرة و423 ملياراً. وحول موجودات المصارف قالت بيانات الهيئة، إن البنك الدولي الإسلامي يمتلك موجودات بنحو 2,415 تريليون ليرة وهي القيمة الأعلى مقارنة بالبنوك المدرجة، والبالغ عددها أربعة عشر، وتلاه بالمرتبة الثانية بنك البركة بموجودات بنحو 1,428 تريليون ليرة. ويسأل المصرفي ياسر عبد الجليل عن سبب غياب بيانات بعض المصارف، وعن سبب تأخير إصدار بيانات النصف الأول حتى اليوم «إذ دخلنا بالربع الثالث من العام» وكيف كان يتم التعامل مع المساهمين خلال الأشهر الثلاثة الماضية «بعد انقضاء النصف الأول طالما لم تصدر الهيئة بيانات المصارف». ويضيف المصرفي السوري: «أشكك بتلك الأرقام لأني أعتقد أن تلك المصارف تستغل القانون الذي سمح منذ عام 2002 بإنشاء مركز قطع بنيوي بالأموال الأجنبية كحد أعلى من الأموال الخاصة الأساسية الصافية، أي أن تخصص نسبة 60 في المائة من الأموال الأساسية بالعملات الأجنبية ومن خلال تقييم الموجودات والتي 60 في المائة منها دولارية وفق العملة المحلية، وبسبب تراجع سعر الصرف، كانت المصارف الخاصة تدعي الربح، لكن على الأرض، نشاطها شبه مجمد بواقع شروط الإقراض الصعبة وتراجع الإيداع والتشغيل.

مال وناس

فقر السودان يتصاعد والحكومة عاجزة عن احتواء الأزمة

يواجه السودانيون أزمة معيشية متصاعدة ترفع معها عدد الفقراء، إلا أنّ ضعف البيانات يصعّب الوصول إلى قياس علمي لمستويات الفقر تبنى على أساسه الحلول

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

كشفت الحكومة الانتقالية في السودان عن خطة متكاملة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2021، وتخصيص مبلغ 6 مليارات جنيه (13,3 مليون دولار) لتخفيض نسب الفقر وتحسين البات التنمية ضمن 17 هدفاً يشمل مجموعة واسعة من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويعاني السودان من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما أسهمت الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الحكومة، خاصة تحرير الوقود وزيادة أسعار الكهرباء وتخفيض قيمة الجنيه وإلغاء الدولار الجمركي، في ارتفاع تكلفة المعيشة. وسبق أن أقرت وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية السابقة لينا الشيخ، بعدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات حقيقية عن نسبة الفقر في البلاد، معتبرة ذلك من أكبر التحديات والمشاكل التي تواجه السلطات. فيما يُظهر آخر إحصاء رسمي أن نسبة الفقر وصلت إلى 46,5 في المائة، إلا أن الكثير من الخبراء يرون أن النسبة تزيد على 80 في المائة. ويعاني الآف العمال وصغار الموظفين من الرواتب المتدنية في مقابل غلاء الأسعار المتصاعد. ويصف يوسف الماحي، وهو موظف في إحدى الشركات الخاصة، الواقع بأنه بات «أصعب مما كان»، ويقول لـ«العربي الجديد» إن ما يوفره راتبه لا يتجاوز 20 في المائة من كلفة الحاجات الأساسية للعيش، موضحاً أن سدّ هذا العجز يكون بالتنازل عن العديد من السلع قسراً والاكتفاء بالمواد الغذائية وبعض متطلبات المدارس. ويلفت إلى أن الغذاء يتصدر ترتيب الأولويات حيث لا مجال لمحدودي الدخل والموظفين للتفكير في اقتناء كماليات لا تسعفهم إمكاناتهم لشرائها.

وتحذر الخبيرة الاقتصادية إيناس إبراهيم، في حديث مع «العربي الجديد»، من خطورة تجاهل الوضع الاقتصادي الحالي، وتشرح أن الحكومة مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية حقيقية تشكل أرضية لتحسين الوضع المعيشي للمواطن وتجنّب انفلات الأوضاع. وتعتبر أن البيئة الاقتصادية الحالية لا تساعد على تحقيق أدنى طموحات المواطنين، داعية إلى أن تشمل الإصلاحات المقترحة، المشروعات الإنتاجية، وخاصة الزراعية، وما يتصل بها من الصناعات التحويلية ورفع حجم الصادرات وتذليل العقبات الحكومية أمام المنتجين. وتنتقد إبراهيم تعدد الرسوم والجبايات، ما أخرج الكثيرين من دائرة الإنتاج لصعوبة العمل في ظل الأوضاع غير المحفزة على العمل. وتتمثل إحدى أهم مشكلات البلاد بالتزايد السنوي لمعدلات الاستهلاك مع تناقص الإنتاج أو بقائه عند معدلات ثابتة لعدة سنوات، وهو ما يتجلى بالفعل في كل القطاعات الاقتصادية الحيوية. وعقب انفصال دولة جنوب السودان في عام 2011، لم تفلح جهود الحكومة السابقة في خفض نسب الفقر رغم الاستراتيجية التي وضعتها لتقليل حدته. وبدأت الحكومة السابقة في إعداد الوثيقة القومية لاستراتيجية خفض الفقر

> دعوات لإطلاق استراتيجيات تهدف إلى خفض معاناة المواطنين

تغطي فترة خمس سنوات على أن تبدأ من عام 2019، وشرعت في استقطاب الدعم من شركاء التنمية والمانحين واشراكهم في إعداد الوثيقة. ويقول المفوض العام السابق للأمان الاجتماعي والتكافل، عز الدين الصافي، إن الفقر في السودان ظاهرة مرتبطة بالتمازج الاجتماعي واللامساواة في تقديم الفرص ومفاهيم التنمية المستدامة التي لا يمكن توفيرها إلا إذا تحققت عدالة الإنتاج والتوزيع.

ويقول إن القضاء على الفقر هو المدخل لأي تنمية حقيقية للوطن، وأكد التطلع إلى إيجاد الإرادة السياسية ودعم الشراكات من أجل تطبيق دعم اجتماعي اقتصادي عاجل من أجل مجابهة مهددات الفقر. وكان مكتب البنك الدولي في السودان قد أكد حرصه على تخفيف حدة الفقر في البلاد، وقال في بيان إن خطته تهدف إلى تقليل نسبة الفقر إلى 3 في المائة. وطالب بضرورة التزام السودان مبادئ البنك الدولي في استراتيجيات محاربة الفقر، في مقابل التزام البنك الدولي دعم السودان والتركيز على استقرار الاقتصاد. ووافقت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أخيراً على مقترح من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بتوفير مبلغ 500 مليون دولار على مدى خمس سنوات، وأكدت أهمية المقترح واتساقه مع توجهات الدولة في مجال تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص تشغيل الشباب والشرائح الضعيفة من المجتمع. ويؤكد الخبير الاقتصادي الاستراتيجي أحمد آدم لـ«العربي الجديد» أن الواقع الذي يعيشه السودان اليوم يؤكد تراجع كل معدلات الإنتاج واختلال الموازين الاقتصادية والنزوح من الريف إلى المدن، إضافة إلى تفاقم البطالة الذي تؤكده زيادة الهجرة إلى الخارج بأعداد كبيرة.

وفيما يتوقع مراقبون زيادة نسب الفقر مع تأزم الوضع المعيشي، ودخول شرائح كبيرة من المجتمع في دائرة الفقر، وانعدام فرص العمل، واضطرار خريجي الجامعات إلى العمل في مهن هامشية، يرجع الدكتور آدم تزايد نسبة الفقر إلى سياسة التحرير الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة منذ فبراير/ شباط 1992، وما تبعها من برامج إصلاحية رفعت الدعم عن الضروريات، إلى جانب الكوارث الطبيعية، كالجفاف والتصحر والفيضانات المتكررة، وكذا الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والأمني. ويقول إن كل تلك المؤشرات عملت على نزوح سكان الريف المنتجين إلى المدن والمراكز الحضرية في ظل سياسات زراعية لا تجد حلولاً لمشاكل الري والرعي وارتفاع تكلفة الإنتاج وتعسّر المزارعين، لتتصدم هذه الفئات النازحة مجدداً بالفساد المالي والإداري وغياب الشفافية. ويعتبر عدم توافر نسب حقيقية وواضحة عن الفقر في السودان هاجساً كبيراً لخبراء الاقتصاد والجهات العاملة في الأطر الاجتماعية، خاصة في ظل سعي الحكومة إلى تقسيم السكان بحسب مداخيلهم لتوجيه برامج الدعم إلى الفئات المستحقة.

وفي هذا الإطار، يرى الاقتصادي عبد الله الرمادي في حديث مع «العربي الجديد» أنه نظرياً يمكن إجراء مسح إحصائي لكل أفراد المجتمع يُبنى على مستوى دخل الفرد ومستوى مدخول الأسرة، وعليه يمكن تقدير الحد الأدنى للفقر، «ولكن إذا اتسعت دائرة الفقر لتشمل أعداداً كبيرة، يمكن في هذه الحال تقسيم مستوى الفقر إلى درجات، من ضمنها الفقر المدقع، ثم المجموعة التي تقع تحت خط الفقر، وهي الفئات التي لا تكاد تستطيع الحصول على الاحتياجات الضرورية».

ويؤكد الرمادي «إمكانية تصنيف المجتمع على هذا الأساس، إذ إن اتساع دائرة الفقر قسّم حتى الفقراء إلى طبقات»، ويدعو إلى تلافي تطور الأزمات عبر تحسين الأوضاع المعيشية من خلال سياسات رشيدة، وهذا ما يفتقر إليه السودان، رغم الإمكانات الضخمة. ويشدد الرمادي على أن التصنيف الاجتماعي يحتاج إلى مهنية بتقديرات لا تراعي الوضع القائم حالياً فقط، بل لا بد من ملاحظات تقديرية لعدد الأشخاص الذين سيرزحون دون خط الفقر بسبب ارتفاع معدلات التضخم في الوقت الذي تظل فيه الدخول ثابتة أو تتحرك ببطء شديد. ويلفت الرمادي إلى أن كل ذلك مرده إلى السياسات النقدية والمالية الخاطئة التي أدت إلى إغلاق 80 في المائة من المصانع وزادت من نسب البطالة، وأدت إلى اتساع دائرة الفقر تراكمياً. ويشرح أن سياسات وزارة المالية تعمل على سد فجوة الموازنة، وفي الوقت نفسه تصرف على الأعداد الكبيرة من التنفيذيين في الدولة، ما يعتبر إنفاقاً حكومياً متزايداً على حساب المواطن. كذلك رفعت الحكومة الدعم عن الوقود والغاز والقمح، ما أدى إلى غلاء فاحش جعل الكثير من الأسر تصل إلى ما دون مستوى الفقر.

من ناحيته، يطالب الخبير الاقتصادي، إبراهيم عثمان، في حديث مع «العربي الجديد» بإجراء دراسات علمية لتحديد معيار الفقر قبل الشروع في التصنيفات، خاصة أن بعض الدول ترى أن نسبة الفقر تعتمد على الحصول على أقل من دولارين في اليوم، ولكل دولة معاييرها. ويشرح أن تحديد معايير الفقر في السودان قضية مهمة لقياس التغيرات الاجتماعية. وعليه، يرى إبراهيم أن القضية ليست مؤشرات، بل تتعلق بخطة الدولة التي يجب أن تسعى إلى تخفيض معدل الفقر، على أن تبني خطتها على معلومات حديثة. ويوضح أن أي خطة استراتيجية يجب أن تبنى على قاعدة معلومات قوية ومتكاملة تتغذى من مراكز المعلومات والدراسات، وهذه تعطي مؤشرات حقيقية في كل القطاعات وتوضح الرؤى لتبين معدل الفقر بصورة سليمة.

ارتفاع كبير في الأسعار يضغط على الأسر (الأشرف الشاخلي/ فرانس برس)

تزايد الأعباء على الناس

تضاعفت معاناة الكثير من المواطنين بسبب عجزهم عن توفير الحاجيات الاساسية تحت ضغط الغلاء. ويقول مواطنون إن كلفة الغذاء مثلا باتت أثقل من أن يحملها كاهلهم المتعب اصلا بالتزامات متعددة تشمل السكن والمواصلات والتعليم والعلاج. واستغنى الكثيرون عن الكماليات لان الحصول عليها اصبح «بعيد المنال»، وتضاعفت الأزمة بعد تخلي الدولة عن كفالة حق التعليم والعلاج وتوكيله الكهرباء والمياه إلى شركات خاصة رفعت اسعارها.

بروفايل

شو جيابين، اسم يلازم اليوم قصة انهيار واحدة من اكبر المجموعات العقارية الصينية «إيفرغراند»، بعدما كان يتردد لسنوات عند الحديث عن مليارديرات آسيا. رئيس العملاق العقاري امام تحد شديد القسوة، وهو الخروج من التعثر

شو جيابين

مصطفى قماس

عرف شو جيابين الفقر قبل أن يصبح ملياردير من ضمن الذين برزوا في الصين بمباركة ودعم من الحزب الشيوعي. يواجه الرجل اليوم امتحاناً عسيراً، حيث سيكون عليه إنقاذ مجموعته العقارية «إيفرغراند»، ثاني أضخم مجموعة عقارية في البلاد، والتي تعيش انهياراً مالياً حاداً وعدم قدرة على سداد الديون المتعثرة المستحقة عليها.

مجموعة الملياردير العاشق لليخوت والماركات المخملية، والبالغ من العمر 62 عاماً، تترزح تحت مديونية تصل إلى 305 مليارات دولار، وهو أعلى مستوى ديون لشركة عقارية في العالم. واقع وضع الاقتصاد الصيني، خاصة القطاعين المصرفي والعقاري، في أزمة، لا بل امتدت تداعيات هذا الزلزال إلى الأسواق العالمية. تتولى المجموعة العملاقة اليوم إنجاز 778 مشروعاً في 223 مدينة صينية، وتوفر 200 ألف فرصة عمل، بل إن المجموعة تؤكد على أن نشاطها يتيح أكثر من ثلاثة ملايين فرصة عمل غير مباشرة. يؤكد موقع «فينانشال تايمز» البريطاني أن المجموعة دخلت في حلقة مفرغة. فالمصارف لا تريد إقراضها المال الضروري والسيولة من أجل إنجاز مشاريعها العقارية، فيما تجد نفسها عاجزة عن توفير الأموال لدفع ما في ذمتها تجاه المقرضين والمستفيدين من مشاريعها والموظفين، وكذا لا تستطيع وسط هذه الأزمة طمأنة المصارف والمؤسسات الدائنة على وضعيتها.

إذ إنه ليس المقرضون وحدهم الذين يواجهون القلق بسبب وضعية المجموعة التي يمكن أن تخضع للتصفية، بل إن المستثمرين في أسهمها وأسراً سعت إلى شراء شقق وعقارات في مشاريعها السكنية والتجارية يخشون على أموالهم من الضياع. هذا ما دفع بعض المتضررين إلى الاحتجاج أمام مقر المجموعة في بلد قلما يحتج فيه الناس. يعزو شو جيابين نجاحاته إلى التربية والحزب الشيوعي، وهو الذي صرح سابقاً خلال اعتداده بمجموعته بأنه «من دون أهمية المدرسة الإعدادية، كنت سأواجد دائما بالريف. من دون منحة من الدولة بقيمة 14 يوان لم أكن لأذهب إلى الجامعة. من دون الإصلاح وانفتاح البلد، لم تكن (إيفرغراند) لتصبح ما هي عليه اليوم»، غير أن هناك من يعتبر أن نجاحه يعود إلى صداقته مع شقيق وين جياباو، عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية في الحزب الشيوعي، ورئيس الوزراء خلال الفترة ما بين 2003 و2013.

يحكي الملياردير، الذي يعكس صعوده التحول الذي عرفته الصين في الأعوام الأخيرة، أن والدته توفيت قبل أن يتجاوز سنته الأولى من العمر، واقتات على البطاطس والخبز المطهو بالبخار خلال مساره الدراسي، مؤكدا أنه كان يرتدي ملابس قديمة.

يقول إن حلمه كان مغادرة الريف والحصول على العمل والطعام، وانتقل إلى الجامعة قبل أن يوظف بمصنع للصلب تابع للدولة، ثم ينتقل في العام 1992 إلى شنجن، التي كانت القلب النابض لتجربة الانفتاح الاقتصادي بالصين في التسعينيات من القرن الماضي، ليؤسس بعد أربعة أعوام من ذلك التاريخ مجموعة «إيفرغراند»، عندما أطلق أول مشروع له، تمكن من بيع 323 شقة في نصف يوم، وحصل على 80 مليون يوان. وقامت الشركة بعد ذلك ببناء الشقق في جميع أنحاء الصين، مستفيدة من الطلب المرتفع عليها، عندما تم قيد الشركة في بورصة هونغ كونغ في العام 2009، حصلت على 70,5 مليار دولار، كي تصبح أكبر شركة عقارية في الصين، ويتحول شو جيابين إلى أغنى رجل في القارة الآسيوية.

غير أنه لم يكتف بنشاطه في العقارات، فقد اشترى في العام 2020 ناديا فنيا لكرة القدم، وجلب لاعبين مرموقين، واستثمرت المجموعة في قطاعات أخرى مثل السيارات الكهربائية والسياحة والمياه المعدنية.

وقدر مؤشر الملياردير الذي تصدره وكالة بلومبيرغ، ثروته في 2017 بـ43 مليار دولار، غير أنها هوت اليوم إلى 9 مليارات دولار، بل إنه فقد 14,5 مليار دولار منذ بداية العام مع انهيار قيمة إيفرغراند، التي يتساءل مراقبون حول ما إذا كان إفلاسها ستكون له تداعيات مشابهة للتي خلفتها كارثة انهيار بنك «ليمان برادرز» الأميركي في 2008، خاصة أن سلطات بكين أعلمت العديد من المصارف الكبيرة بأن المجموعة لا يمكنها الوفاء بالفوائد المترتبة عليها.

أخبار

إغلاق مطار بورتسودان

أعلن مجلس قبلي شرقي السودان، الخميس، إغلاق مطار بورتسودان، في إطار تصعيد احتجاجات لليوم السابع، رفضاً لتهميش مناطق شرقي البلاد، وتباطؤ الإصلاحات الحكومية. وقال القيادي والمستشار القانوني في «المجلس الأعلى لنظارات البجا»، أحمد موسى: «تم إغلاق مطار بورتسودان، كرد فعل على تباطؤ الحكومة المركزية في إيجاد حلول عاجلة وفورية لقضية شرق السودان». وأضاف أن هذا «التصعيد سيتواصل بالإغلاق الكامل لكل ولايات شرقي السودان (كسلا، القضارف، البحر الأحمر) على مستوى مؤسسات الدولة، إلى حين الاستجابة لمطالب المجلس الأعلى لنظارات البجا في المنطقة». وفي 5 يوليو/ تموز الماضي، أغلق المجلس الطريق بين الخرطوم وبورتسودان لمدة ثلاثة أيام، قبل إرسال الحكومة وفداً وزارياً في 17 من الشهر ذاته للتفاوض معهم حول مطالبهم، لكن من دون الاستجابة لها، بحسب تصريحات لقيادات المجلس. وكشفت وزارة النقل السودانية عن أن إجمالي الخسائر الناجمة عن تعطل الموانئ ببورتسودان بلغت خلال الأربعة أيام الأولى (من الجمعة وحتى الاثنين) حوالى 3 ملايين جنيه، معلنة رفضها إغلاق الميناء وإقحام مصالح الدولة في الصراعات الراهنة والإضرار بمصالح المواطنين وإيقاف إيرادات وزارة المالية.

مصر تبيع سندات دولارية

أظهرت وثيقة أن مصر بدأت تسويق سندات مقومة بالدولار الأميركي متعددة الشرائح الخميس. والسندات مقسمة على شرائح لأجل 6 و12 و30 سنة بسعر استرشادي مبدئي يبلغ نحو 6,125 و7,625 و8,875 في المائة على التوالي. وعيَّنَ سيتي بنك وبنك أبوظبي الأول وإتش إس بي. سي وجيه بي مورغان وستاندرد تشارترد لترتيب بيع السندات.

عقوبات أفغانستان

قال وزير خارجية الصين، وانغ يي، إن العقوبات أو القيود الاقتصادية المختلفة على أفغانستان يجب رفعها في أقرب وقت ممكن. ونقلت وزارة الخارجية الصينية عن وانغ قوله في اجتماع افتراضي لوزراء خارجية مجموعة العشرين بشأن

أفغانستان إن العقوبات الاقتصادية على أفغانستان يجب أن تنتهي. وأضاف أن احتياطيات أفغانستان بالعملات الأجنبية أصول وطنية مملوكة لشعب أفغانستان، ويجب أن يستخدمها شعبها، ولا يجب استخدامها كورقة مساومة لممارسة ضغط سياسي على أفغانستان.

الترويج ترفع معدل الفائدة

رفع البنك المركزي النرويجي الخميس سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ربع نقطة مئوية إلى 0,25 في المائة، مشيراً إلى تطبيع الاقتصاد الذي يشير إلى أنه «لم تعد هناك حاجة للحفاظ على الدرجة الحالية من الإقامة النقدية». وكان معدل الفائدة عند صفر في المائة منذ 7 مايو/ أيار 2020. وقال الحاكم أويستين أولسن: «الاقتصاد الطبيعي الآن يشير إلى أنّ من المناسب البدء، بتطبيع تدريجي لمعدل السياسة». وأكد بنك النرويج أن «إعادة فتح المجتمع أدت إلى انتعاش ملحوظ في الاقتصاد النرويجي، وأصبح النشاط الآن أعلى من مستوى ما قبل الوباء». على الرغم من ارتفاع معدلات الإصابة بعد الصيف، فإن «معدل التطعيم المرتفع قد قلل من الحاجة إلى القيود المرتبطة بكوفيد».

اسواق

مخابز المغرب ترفع سعر الخبز والسميد

تشهد السوق الدولية تراجعاً في إنتاج القمح الصلب مع التغيّرات المناخية وانحسار المواسم، واقع انعكس على أسعار الخبز والسميد في المغرب، التي تعرف ارتفاعاً ملحوظاً

الرباط ـ **العربي الجديد**

رفعت مخابز المغرب سعر الخبز متذرعة بارتفاع أسعار القمح والحبوب في الأسواق الدولية، وهو ما أثار غضب المستهلكين خاصة مع ضعف القدرة الشرائية للمواطن على خلفية الزيادات الأخيرة في أسعار من دقيق القمح الصلب صعوداً ما بين 10% و20%، علماً أن أسعار ذلك الصنف من الخبز تخضع لقانون العرض والطلب. فيما سجلت المتاجر زيادة بنحو 3 دراهم في أسعار الكيلوغرام الواحد من الدقيق المستخرج من القمح الصلب، ولم تسلم المعجنات والسميد الذي يستعمل في توفير الكسكس من الزيادة، نتيجة اعتمادها على هذا النوع من القمح. ولم تسلم موازنة الأسر المغربية من ارتفاع أسعار القمح الصلب في السوق الدولية، حيث ظهرت آثار ذلك على أسعار الخبز، بينما صمدت أسعار الخبز المعد من القمح اللين أمام ارتفاع الأسعار العالمي، وذلك نتيجة الدعم الذي توفره الدولة.

ويؤكد حسين أزاز، رئيس الفيدرالية الوطنية لأرباب المخابز والحلويات، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الأسعار التي زادت في الفترة الأخيرة بالنسبة للخبز المعد من القمح الصلب، لها علاقة بالزيادة التي شهدتها الأسعار في السوق الدولية. ويؤكد أزاز على أن الزيادة في أسعار الخبز والمعجنات والسميد التي تستعمل في إعداد الكسكس، لم تطاول الخبز الذي يزن 160 غراماً والمحدد سعره في حدود 1,20 درهم، وهو السعر الذي تدعمه الدولة عبر صندوق المقاصة.

وينتظر أن يصل دعم الدقيق الذي يعد من القمح اللين، عبر صندوق المقاصة في العام الحالي إلى 140 مليار درهم، والقمح اللين المستورد إلى 43 مليون دولار، علما أن الدعم المخصص للدقيق والسكر وغاز الطهو حدد عند 1,8 مليار دولار. وظلت فاتورة واردات المغرب من القمح في السبعة أشهر الأولى من العام الحالي، ضمن الحدود التي بلغتها في الفترة نفسها من العام الماضي، حيث استقرت عند 860 مليون دولار. غير أن عدم ارتفاع الفاتورة لا يعكس كميات الواردات ذاتها، فقد قفزت في يوليو/ تموز إلى 3,46 ملايين قنطار، مقابل 3 ملايين في الفترة ذاتها من العام الماضي، حسب بيانات مكتب الصرف المغربي. وكانت دراسة للمندوبية السامية للتخطيط، توقعت أن يستمر استيراد الحبوب في أفق 2025، حيث ستصل نسبة الإمدادات من الأسواق الأجنبية إلى 43%، فيما ستصل إلى 26% بالنسبة للزيوت و65% عندما يتعلق الأمر بالسكر.

ويشير أزاز إلى أن ارتفاع الأسعار مرده، بشكل خاص، إلى تراجع إنتاج كندا من القمح الصلب في العام الحالي، في مقابل تأثر محصول أوروبا بالظروف المناخية، وهو تراجع يأتي في ظل زيادة الطلب، خاصة من الصين. وتشير تقارير دولية إلى أن الطقس أثر على محصول القمح الصلب، فقد تراجع إنتاج كندا بسبب الجفاف بنسبة 30%، فيما انخفضت التساقطات المطرية ما أدى إلى تراجع جودة القمح الأوروبي، وتوقعت روسيا محصولاً في حدود 72 مليون طن، بعدما كانت تتوقع 85 مليوناً.

ولم يخف المهنيون في قطاع الصناعات الغذائية عبر العالم قلقهم من هذه الوضعية، حيث سيجدون أنفسهم مضطرين إلى الزيادة في أسعار السميد والمعجنات التي تصنع من القمح الصلب. ويأتي ارتفاع أسعار الخبز المصنوع من القمح الصلب والمعجنات والسميد في المغرب، ضمن زيادات أخرى تشهدها العديد من السلع والمواد الأولية، ما دفع الجامعة المغربية للدفاع عن المستهلك، إلى التعبير عن أملها في إحداث وزارة ضمن الحكومة المقبلة تعنى بحماية المستهلك.

صعود سعر الخبز ضمن زيادات على سلع أخرى (Getty)

مساعدات

دعم أميركي مر تقب للأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تتجه العلاقات بين الولايات والمتحدة والأردن إلى مزيد من التشابك في العديد من المجالات، وخاصة الاقتصادية، وذلك إثر الزيارة التي قام بها الملك عبدالله الثاني لواشنطن في يوليو/ تموز الماضي ولقائه الرئيس جو بايدن وكبار المسؤولين الأميركيين.

وقال مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني، النائب ضرار الحراسيس لـ«العربي الجديد»، إن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من الدعم الاقتصادي الأميركي للأردن، فقد «بدأت إجراءات عملية لاستئناف النشاط التجاري مع سورية بعد سنوات من إغلاق الحدود بعد العقوبات الأميركية التي أثرت كثيراً بالاقتصاد الأردني مع فقدان العديد من الفرص التصديرية، ولا سيما أن سورية تشكل خط الترانزيت الأساس لتجارة الأردن البرية نحو العديد من البلدان».

وتوقع الحراسيس أن يحصل الأردن على مساعدات إضافية من الولايات المتحدة التي تعتبر اكبر المانحين له، وذلك لإعانته على تجاوز تداعيات جائحة كورونا ودعم برامج التشغيل والحد من البطالة وتمكين القطاعات المتضررة من الجائحة، يضاف ذلك إلى الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة تداعيات الوباء على الاقتصاد. وفي خطوة كانت مفاجئة، سُمح للأردن بتزويد لبنان بالغاز الطبيعي المسال من خلال خط الغاز المصري، ولاحقاً بالكهرباء عبر الأراضي السورية، إضافة إلى غض النظر عن حركة التبادل التجاري مع سورية، على الرغم من أن قانون قيصر ينص على معاقبة كل من يتعامل مع دمشق.

وأعلنت الحكومة الأردنية أن وفداً اقتصادياً برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي، ناصر الشريدة، بدأ زيارة لواشنطن منذ يوم الثلاثاء الماضي، للبناء على مخرجات زيارة الملك عبدالله الثاني للولايات المتحدة.

ويحمل الوفد الأردني، وفقاً لبيان الحكومة، عدة ملفات لبحثها مع المسؤولين الأميركيين، من بينها استعراض برنامج أولويات عمل الحكومة الأردنية (2021-2023)، وملف المساعدات الاقتصادية الأميركية للأردن للمرحلة المقبلة ضمن الجهود المبذولة للدفع بالعجلة الاقتصادية وإعادة الاقتصاد إلى مسار النمو التصاعدي. وسيجري الوفد الوزاري الاقتصادي الذي يضمّ أيضاً وزير المالية محمد العسعس ومسؤولين مختصين في الشأن الاقتصادي مباحثات مع عدد من مسؤولي الإدارة الأميركية والمديرين التنفيذيين في مجموعة صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسات التمويل الدولية ومجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين الأميركيين. وتشمل الزيارة أيضاً لقاءات مع عدد من المسؤولين في الكونغرس ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وغيرها من الأذرع التنفيذية المعنية بملف التعاون التنموي.

وكان الرئيس بايدن قد تعهد للملك عبدالله الثاني بتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، بقوله: «لطالما كنتم إلى جانبنا، ستجدوننا دوماً إلى جانب الأردن». ويقدّر أن يبلغ إجمالي المساعدات الاقتصادية والعسكرية المتوقع أن تقدمها الولايات المتحدة للأردن خلال عام 2021، حوالى 1,65 مليار دولار، حيث ستبلغ المساعدات الاقتصادية حوالى 1,12 مليار دولار، منها 845 مليون دولار قُدّمت كدعم نقدي مباشر للخزينة العامة.

وحولت الولايات المتحدة مبلغ 600 مليون دولار أخيراً للخزينة الأردنية، ويتوقع أن تحول باقي قيمة المنح النقدية قبل نهاية العام الحالي وفق الترتيبات المتفق عليها بين الجانبين. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن الإدارة الأميركية الجديدة تعي الدور السياسي الذي يلعبه الأردن في المنطقة وتوازن سياسته الخارجية ودوره في استضافة أكثر من 1,3 مليون لاجئ سوري منذ بداية الأزمة السورية، ما يشكل دعماً لتقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية، خاصة الموجهة إلى دعم الموازنة لتمكينه من مواجهة التحديات الراهنة والمساهمة في تحسين الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل. وأضاف أن الولايات المتحدة تُعَدّ أيضاً أهم شريك تجاري للأردن، وتبلغ واردتها من السلع الأردنية حوالى 1,5 مليار دولار سنوياً، مشيراً إلى الدور الذي أحدثته اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في زيادة الصادرات الأردنية إلى السوق الأميركي، ما ساهم في تعزيز بيئة الاستثمار الأردنية.

عقارات

يعد قطاع الإسكان الضخم في الصين البالغ حجمه نحو 52 تريليون دولار «قنبلة موقوتة»، لا يمكن تركها للانفجار في هذا التوقيت الحرج الذي يعاني فيه الاقتصاد الصيني صعوبات في النمو واضطراباً في أسواق المال

قنبلة عقارات الصين الموقوتة

إفلاس «إيفرغراند» يهدد قطاعي الإسكان والبنوك

لندن ـ **موسى مهدي**

ربما ستضطر الحكومة الصينية في النهاية لإنقاذ كبرى شركات التطوير العقاري في الصين «إيفرغراند»، خوفاً من تداعيات إفلاس الشركة السلبية على سوق العقارات الصيني الضخم الذي يقدر حجمه بأكثر من 50 تريليون دولار في العام 2020 وبات من «خزائن الثروة» الرئيسية للمواطنين وسوقا مربحا للمضاربات السعرية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وشهدت الصين فورة عقارية غير مسبوقة منذ عام 2017 وحتى منتصف العام الماضي 2020، حيث بلغ حجم الاستثمار في العقارات السكنية بين يونيو/ حزيران من العام 2019 ويونيو من العام الماضي 2020 نحو 1,4 تريليون دولار، حسب بيانات صينية. وهذه الفورة العقارية الصينية فاقت بمعدل ضخم فورة العقارات الأميركية التي حدثت في بداية الألفية الثانية وارتفعت فيها الاستثمارات السنوية إلى 900 مليار دولار. وحسب بيانات مجموعة «غولدمان ساكس» المصرفية الأميركية، رفعت هذه الفورة المصحوبة بموجة مضاربات جنونية حجم سوق الإسكان في الصين إلى نحو 52 تريليون دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الصيني المقدر بنحو 13,5 تريليون دولار.

والسوق الصيني بهذا الحجم بات يساوي ضعفي سوق الإسكان الأميركي وأكبر من سوق السندات الأميركية المقدرة بنحو 40 تريليون دولار. وحتى تفشي جائحة كورونا في العام الماضي لم يتوقف نمو سوق العقارات بالصين. ويعود السبب الرئيسي في هذا التضخم بسوق العقارات الصينية إلى إحساس المواطنين بأن السوق سيواصل الصعود تبعاً لارتفاع النمو الاقتصادي الصيني وزيادة الصادرات وربحية الاستثمارات العقارية وفق مراقبين. وبالتالي، رفع أصحاب الدخول المتوسطة من مشتريات الشقة والشقتين والثلاث عبر الاقتراض السهل من البنوك الباحثة عن العمولات من جهة والفائدة المصرفية من جهة أخرى، حيث إنها تستطيع الاقتراض بفوائد منخفضة من المصارف التجارية الغربية، خاصة المصارف الأميركية التي توفر نسبة فائدة شبه صفرية منذ أزمة المال العالمية في العام 2008، وتبحث عن عوائد مرتفعة في الأسواق النامية. وبلغت نسبة الشقق الشاغرة 39,4% في المتوسط بالصين في العام 2020، ولكن نسبة الإشغال ارتفعت في المناطق التي يملك فيها المواطنون أكثر من ثلاثة مساكن إلى 48,2%. وتشير بيانات بنك التسويات الدولية في سويسرا في دراسة بهذا الخصوص، إلى أن حصة الصين من إجمالي الزيادة العالمية في القروض العائلية البالغة 11,6 تريليون دولار بلغت 57% في العام 2019، مقارنة بحصة 19% بالنسبة لمواطني الولايات المتحدة.

وحتى في العام الماضي 2020 الذي شهد جائحة كورونا، لم يتوقف نمو سوق العقارات الصيني، حيث ارتفعت أسعار العقارات السكنية من شقق ومساكن بنسبة 4,9% في يونيو/ حزيران الماضي مقارنة بمستوياتها في نفس الشهر من العام 2019. ورفعت شركة «إيفرغراند»، كبرى شركات التطوير العقاري وقتها حجم مبيعاتها المستهدفة بنحو 23% في يونيو/ حزيران مقارنة بما كانت عليه في يناير/ كانون الثاني. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار ومبيعات العقارات يعد من الأخبار السارة للنمو الاقتصادي في أي بلد في العالم، لأنه يرفع حجم الاستهلاك المحلي بالعديد من القطاعات مثل قطاعات الأثاث والمواد الأولية والبناء والتشييد، كما يرفع من مستوى التوظيف وخلق فرص عمل، إلا أن الحكومة الصينية كانت حذرة من الارتفاع الجنوني في المبيعات والأسعار، خاصة وأن العديد من موظفي الدولة والشركات بالمدن الصينية باتوا يضاربون على القطاع ويتملكون أكثر من منزل وشقة بهدف التربح الاستثماري. وباتت هنالك أحياء مبنية ولكنها خالية من السكان في الريف الصيني، لأن أصحابها اشتروها عبر الاقتراض وبغرض الاستثمار وليس بغرض الإيجار.

وتشير بيانات لدراسة مشتركة لجامعة «ساوث ويسترن يونيفرستي» الأميركية ومصرف «تشاينا غوانغا بانك» الصيني، إلى أن نحو 78% من ثروات سكان المدن الصينية أصبحت موضوعة في العقارات السكنية مقارنة بثروات 35% من سكان المدن في الولايات المتحدة. ودعت هذه المخاوف الرئيس الصيني، شي جين بينغ، لإطلاق تصريحات تنتقد فورة الإسكان، حيث قال: «المنازل تُبنى للسكن وليس للمضاربة». لكن المضاربين على شراء الشقق الجديدة والمساكن في الصين ظلوا يعتقدون أن الحكومة لن تترك سوق الإسكان للانهيار لأن انهياره سيكون مكلفاً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحزب الشيوعي الحاكم ويرى خبراء أن من بين العوامل الأخرى التي رفعت من ديون شركات التطوير العقاري في الصين الحوافز التي قدمتها سلطات الأقاليم الصينية، وتشجيعها على الإنشاءات العقارية ضمن السباق الجاري بين المسؤولين لإظهار تفوق أقاليمهم المعماري في مؤتمرات الحزب الشيوعي.

وحصلت الأقاليم الصينية خلال العقد الماضي على تمويلات ضخمة من بيع الأراضي لشركات التطوير العقاري، كما كسبت من الضرائب المفروضة على مبيعات المساكن والشقق، حيث قدرت تقارير صينية أن مداخيل الأراضي وضرائب قطاع الإسكان تجاوزت نسبة 50% من ميزانية بعض المدن والأقاليم في العام 2019. ولا تقتصر تداعيات انفجار «قنبلة إيفرغراند» على قطاع الإسكان فحسب ولكنها ستمتد إلى قطاع البنوك، حيث إن بعض البنوك لديها قروض كبيرة على الشركة مثل مصرف «أتش أس بي سي» البريطاني، كما أن انهيارها سيعني كذلك هزة زلزالية في قطاع الإنشاءات وبالتالي سيؤثر على مستوى البطالة في الصين وارتفاع نسبة الفقر بالبلاد.

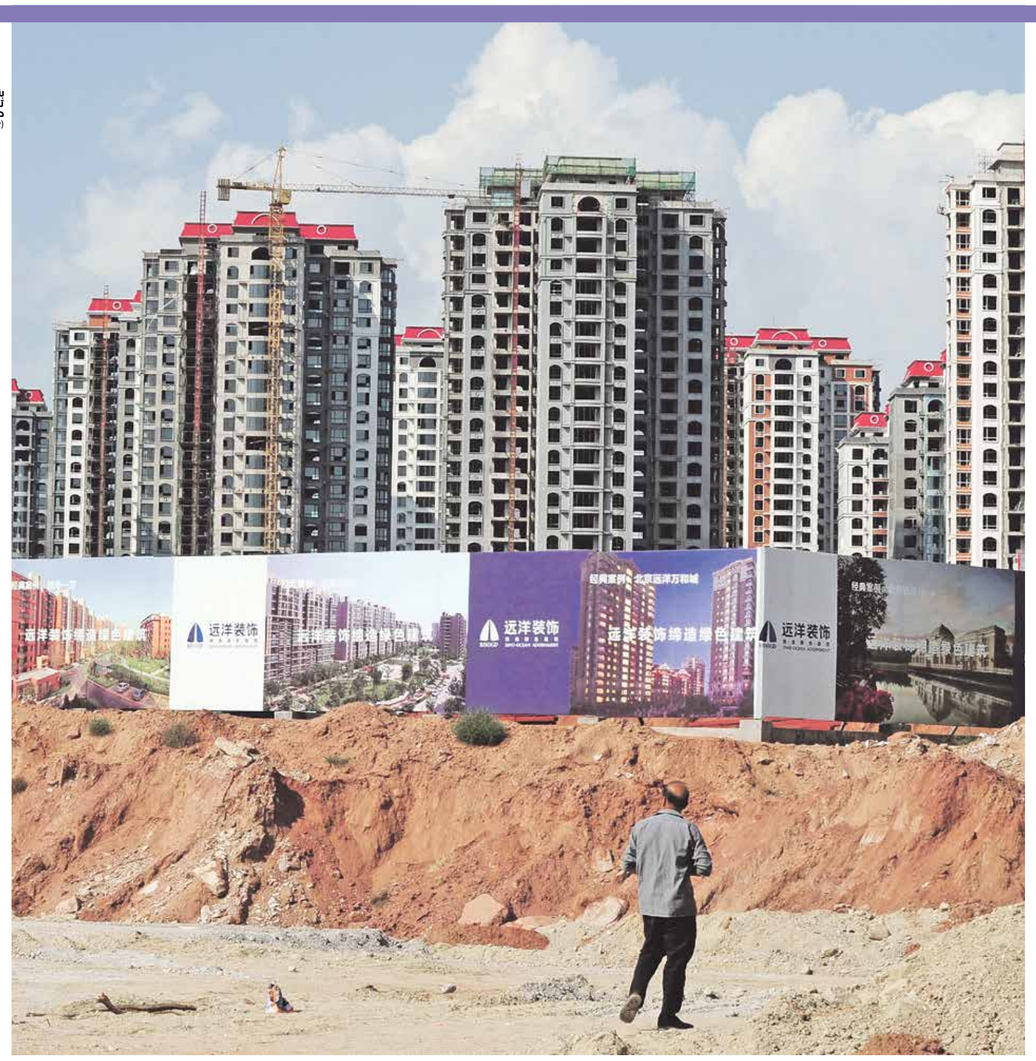

بنايات سكنية تحوي شققا غير مشغولة بالصين (Getty)

الصينيون استثمروا معظم ثرواتهم في قطاع العقارات خلال السنوات الماضية

تشانوس يحذر

حذر المستثمر الاميركي البارز، جيم تشانوس، من ان ازمة «إيفرغراند» قد تصبح اسوا من لحظة انهيار مصرف «ليمان براذرز» بالنسبة للمستثمرين في الصين، لانها تشير الى انتهاء نموذج النمو الذي تقوده العقارات. وفي مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز»، قال مؤسس شركة «كينيكوس اسوسييز» ان هناك العديد من النماذج المماثلة لـ«إيفرغراند» في الصين، مشيرا الى ان المطور العقاري الصيني ما هو الا واحدة من اكبر الشركات التي تواجه ازمة مماثلة هناك.

الاحتياط الفيدرالي: الدولار الرقمي تحت الدراسة

يواصل المركزي الأميركي تقييم تداعيات إصدار الدولار الرقمي رغم تقدم الصين في هذا الشأن

لندن ـ **العربي الجديد**

قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، (البنك المركزي الأميركي)، جيروم باول، إن البنك يمضي قدماً في دراسته حول ما إذا كان سيدشن عملة رقمية خاصة به، مع إطلاق ورقة بحثية حول الأمر قريباً.

وحسب قناة «سي أن بي سي» الأميركية، أوضح باول في مؤتمر صحافي عقب قرار السياسة النقدية مساء الأربعاء، أنه لم يتم اتخاذ قرار بشأن الأمر حتى الآن، مشيراً إلى عدم وجود ضغوط لاتخاذ أي إجراءات سريعة وسط تقديم دول أخرى مشاريعها الخاصة.

وأضاف: «أعتقد أن من المهم أن نتخذ قراراً مستنيراً بشأن العملة الرقمية للبنك المركزي، لا أعتقد أننا متخلفون عن الآخرين، المهم هو القيام بذلك بشكل صحيح وليس بسرعة».

وكان الاحتياطي الفيدرالي قد أعلن منذ أكثر من عام دراسة مدى إمكانية إصدار دولار رقمي، قبل أن يوضح في شهر مايو/أيار الماضي أنه سيطلق دراسة عميقة عن الأمر في ورقة بحثية هذا العام.

وتقوم عدة دول حول العالم بتجارب لإصدار عملات رقمية تابعة للبنوك المركزية، بقيادة الصين التي نفذت تجارب فعلية لليوان الرقمي في الأشهر الماضية.

وفي أعقاب اجتماع البنك المركزي الأميركي أمس، تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات صباح الخميس من أعلى مستوى في شهر، كما تراجعت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر/ كانون الأول بنحو 0,8% أو بمقدار 14,30 دولاراً للأوقية إلى 1764,50 دولاراً، وسط حالة عدم الوضوح بشأن السياسة النقدية لدى مصرف الاحتياطي الفيدرالي، «البنك المركزي الأميركي».

وعلى الرغم من أن رئيس المركزي الأميركي، جيروم باول، أعلن أن من الممكن بدء خفض مشتريات السندات المرتبطة بالجائحة في نوفمبر/ تشرين الثاني، فإنه ترك الباب مفتوحاً ولم يعط تاريخاً معيناً.

وكان المضاربون في سوق العملات يتوقعون أن يقدم الاحتياط الفدرالي في اجتماع الأربعاء على تعيين الموعد المحدد لوقف مشتريات السندات أو تخفيفها.

ومنذ مارس/آذار 2020، يحافظ المركزي الأميركي على مشتريات بمقدار 80 مليار دولار على الأقل شهرياً لسندات الخزانة، و40 مليارا على الأقل لأوراق مالية بضمان رهون عقارية. ويعني تخفيف شراء السندات خفض حجم السيولة الدولارية في أسواق المال وعادة ما تدعم سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى.

وفي سوق الصرف في لندن في التعاملات الصباحية أمس الخميس، تراجع الدولار أمام كل من اليورو والفرنك السويسري، لكنه استقر أما الين الياباني وارتفع أمام الجنيه الإسترليني. وأعلن بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، مساء الأربعاء، تثبيت الفائدة دون تغيير لتظل بين نطاق صفر و0,25 بالمئة، كما أبقى على حجم برنامج مشتريات الأصول بـ 120 مليار دولار شهرياً.

وقال البنك، في بيان، في ختام اجتماعات لجنته للسياسات النقدية أستمرت يومين، إن إبقاء برنامج شراء السندات قد يكون مبرراً في وقت قريب، إذا استمر تقدم الاقتصاد الأميركي نحو تحقيق هدفي التضخم عند معدل 2 بالمئة والتوظيف الكامل.

وأفاد في بيان، بأن أعضاء اللجنة صوتوا بالإجماع على إبقاء معدل الفائدة مستقرا قرب الصفر، ولكن الغالبية ترى أن ارتفاع الفائدة خلال 2022 سيكون في شهر يونيو/حزيران المقبل. وحسب البيان، يلتزم الاحتياط الفيدرالي باستخدام مجموعته الكاملة من الأدوات لدعم الاقتصاد الأميركي في هذا الوقت الصعب، وبالتالي تعزيز أهداف التوظيف واستقرار الأسعار.

وأشار إلى التقدم في التطعيمات ضد فيروس كورونا والدعم القوي للسياسات، التي استمرت في دعم مؤشرات النشاط الاقتصادي والعمالة في التعزيز.

ووفق البيان، تحسنت القطاعات الأكثر تضرراً من الوباء في الأشهر الأخيرة، لكن ارتفاع حالات الإصابة كوفيد-19 أدى إلى إبطاء تعافيها. وأفاد بأن التضخم مرتفعاً مما يعكس إلى حد كبير عوامل انتقالية.

وتابع: «تظل الظروف المالية العامة ملائمة، مما يعكس جزئياً تدابير السياسة لدعم الاقتصاد وتدفق الائتمان إلى الأسر والشركات».

وقال الفيدرالي إن مسار الاقتصاد يعتمد على مسار الفيروس، ومن المرجح أن يستمر التقدم في التطعيمات في الحد من آثار أزمة الصحة العامة على الاقتصاد، لكن المخاطر على التوقعات الاقتصادية لا تزال قائمة.

المركزي الأميركي غامض تجاه موعد تخفيف شراء السندات

طباعة الدولارات الورقية في واشنطن (Getty)

الصين ترفع مشترياتها من الغاز المسال

بكين ـ **العربي الجديد**

بينما تعهدت الصين الخميس بوقف استخدام الفحم الحجري في توليد الطاقة، قالت نشرة «أنيرجي فويس» أمس، إن الصين رفعت مشترياتها من الغاز الطبيعي المسال لتعويض النقص في الإمدادات المحلية. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي من أوروبا وحتى آسيا إلى أعلى مستوياتها الموسمية، مع اصطدام تعافي ما بعد الجائحة بالقيود المطبقة على المعروض، وتدهور الأمر بصورة أكبر بزيادة الإقبال الصيني على الغاز الطبيعي المسال لتعزيز تعافي الاقتصاد.

واضطرت العديد من الشركات الصينية التي تشتري الغاز الطبيعي المسال إلى وقف مشترياتها الفورية حينما بدأت الأسعار ترتفع في الصين، إذ كانوا يراهنون على تراجعها بعد ذلك، ولكن مع عدم تحقق ذلك، فإنها تسارع في الوقت الحالي نحو الشراء.

بكين تستغني عن الفحم الحجري في توليد الطاقة والتدفئة

زحام على عقود الغاز المسال (Getty)

وطرحت شركة النفط والكيماويات الصينية «تشاينا بتروليوم اند كاميكل» China Petroleum & Chemical بـ«سينوبك» مناقصة يوم الثلاثاء بهدف شراء 11 شحنة غاز طبيعي على الأقل حتى مارس/آذار المقبل، وهي أحد أكبر طلبات الشراء الشتوية من جانب الشركة منذ أشهر. وأوضح تحليل في نشرة «أويل برايس»، أن أحد أسباب الارتباك في سوق الغاز، هو التوجهات الأوروبية، في الاعتماد أكثر على الطاقة النظيفة، واعتبار ثاني أوكسيد الكربون على أنه غاز غير مستحب، حيث اعتُمد أكثر على طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بدلاً من استخدام الغاز. وخلال صيف 2021 ارتفع الطلب على الغاز، حيث لم تكن طاقة الرياح كافية لتوليد الكهرباء، وهذا ما أثر بإمدادات الغاز الضئيلة. وسبّب هذا الأمر صدمة في أسعار الكهرباء، التي قد تحدث صدمة خلال موسم الشتاء في بريطانيا، حيث شهدت أسعار الكهرباء ارتفاعات أكثر حدة. ورغم كل ذلك، قام الأوروبيون بضرب معدل إنتاج الغاز الطبيعي من خلال فرض ضرائب على الكربون. وتتوقع نشرة «أويل برايس» أن يعيد الانخفاض الحاد في الإنتاج في المنطقة الأوروبية إلى تراجع إنتاج بعض حقول الغاز، وخاصة بعد خفض الإنتاج في حقل جرونينجن الذي يعتمد عليه كثيراً لإيصال الغاز إلى القارة.

وفي الولايات المتحدة يظهر تقرير تخزين الغاز الأسبوعي أن الوضع أفضل كثيراً من أوروبا، فالمخزونات أقل بنسبة 8% من متوسط السنوات الخمس الماضية.

ويرجع خبراء النفس الكبير في الطلب إلى تردد الشركات في الاستثمار بتوسعات مشاريع الغاز المسال خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا التي ضربت الطلب العالمي وضربت الأسعار.

الرؤية

انقلاب غينيا يُقلق الصناعة العالمية

أحمد ذكر الله

شكّل انقلاب غينيا تحدياً عالمياً جديداً أضيف إلى سلسلة التحديات التي خلفها فيروس كورونا وتداعياته على الاقتصاد العالمي، والتي تمثلت إجمالاً في تأثيراته السلبية على سلاسل الإمداد والتوريد في العالم، بالإضافة إلى الأزمات المتلاحقة التي بات العالم يعانيها وربما تحتاج إلى أكثر من سنة قادمة للتغلب عليها، مثل أزمة ارتفاع أسعار الشحن، أو أزمة الرقائق الإلكترونية التي باتت أكثر شراسة وتهدد بإيقاف جزئي لبعض المصانع حول العالم. والغريب هذه المرة أن التحدي العالمي الجديد والذي يعبر كما هو حال الأزمات السابقة عن عدم ترابط وتكامل الاقتصاد العالمي أتى من دويلة صغيرة، نسمع بها أحياناً في بعض مباريات كرة القدم ولا نعرف عنها الكثير، فغينيا، هذه الرقعة الجغرافية الصغيرة والتي تقع في الغرب الأفريقي، ولا تتعدى مساحتها 246 ألف كيلومتر مربع، وتمتد على شكل هلال مقوس يطل جزء منه على المحيط الأطلسي، ملأت أخبارها الصحافة العالمية في أعقاب استيلاء جنود النخبة بقيادة العقيد، مامادي دومبويا، على السلطة في 5 أيلول/سبتمبر الحالي.

لم ينبع انشغال الصحافة بالانقلاب الغيني من اهتمام بالأوضاع الديمقراطية الغينية ولا بالرئيس المخلوع ألفا كوندي، ولا حتى بتزايد وتيرة الانقلابات في القارة السمراء، مؤخراً بعد هدوء ملحوظ انخفضت فيه أعداد الانقلابات إلى اثنين فقط في المتوسط خلال العشرين عاماً الأخيرة مقارنة بما يزيد عن أربع محاولات انقلاب في المتوسط خلال الفترة منذ عام 1960 وحتى عام 2000، بل من المؤكد أن الدوافع الاقتصادية هي بيت القصيد في هذا الاهتمام المفاجئ.

من الملاحظ كذلك أنه بعد الانقلاب الغيني مباشرة قفزت الأسعار العالمية للألومنيوم إلى أعلى مستوياتها خلال العشرة أعوام الأخيرة، حيث صعدت عقود الألمنيوم القياسية في بورصة لندن للمعادن 1,6% لتبلغ 2771,00 دولارا للطن، بعد أن لامست أعلى مستوى لها منذ مايو/أيار 2011 عند 2782 دولارا، كما تخطت أسعار العقود الآجلة 3400 دولار للطن.

وتقف المخاوف من تأثر الإمدادات الغينية جراء الانقلاب العسكري وراء هذا الارتفاع الكبير في الأسعار، لا سيما أن غينيا تنتج نحو ربع البوكسيت (المادة المستخدمة في انتاج الألومنيوم) في العالم، وهو الأمر الذي أدى إلى صعود أسعار الألومنيوم المستورد من غينيا في الصين إلى أعلى مستوى له في حوالي 18 شهرا، حيث تعد الصين واحدة من أكبر المستوردين للخام الغيني، حيث تستورد 55% من احتياجاتها من البوكسيت الغيني.

غينيا كانت تمثل جزءًا صغيرًا من إنتاج البوكسيت العالمي عندما تولى الرئيس كوندي منصبه في عام 2010، لكن الحال تغير تماما بعد إبرامه صفقة مع الصين في عام 2017، وافقت بكين بمقتضاها على إقراض كوناكري 20 مليار دولار للبنية التحتية خلال العقدين المقبلين مقابل امتيازات البوكسيت. وحاليا، تقوم أكثر من 20 شركة عالمية بالتعدين في البلاد، بما في ذلك شركات من الولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا.

وعلى النقيض من تلك الأهمية المتزايدة، أشار تقرير حديث لمنظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن التعدين هدد آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية، وكذلك إمدادات المياه، في مناطق تعيش فيها معظم العائلات على الزراعة، وهي الذرائع التي تبناها المنقلبون في تبرير الانقلاب، بالإضافة إلى أن خيرات التعدين لم تتساقط إلا على قلة من الشعب الغيني.

وتعتمد العديد من دول العالم على استيراد البوكسيت من غينيا لتصنيع الألومنيوم، خصوصاً روسيا والصين، حيث تبلغ احتياطيات البوكسيت الغينية المؤكدة نحو 20 مليار طن، حسب بيانات وكالة «بلومبيرغ»، وتتنافس غينيا في صادرات الألومنيوم العالمي مع أستراليا باعتبارها المورد الرئيسي للبوكسيت إلى الصين، إذ بلغ حجم الصادرات الغينية من البوكسيت 84,2 مليون طن العام الماضي، وفقًا للحكومة الغينية. وفي تصريحات صحافية، عبّر محلل البوكسيت الأسترالي، آلان كلارك، عن مخاوفه من الأوضاع الغينية بقوله «يمكن أن تؤثر حالة عدم اليقين في غينيا، وتضع ضغطا على التكلفة على أي شيء يحتوي على الألومنيوم الأساسي، وهذا يعني أن المستهلك سيدفع أكثر».

كما أكد بيوتر ليخوليتوف السكرتير الصحافي لرابطة الألومنيوم الروسية، أن الوضع في غينيا يحمل مخاطر كبيرة على صناعة الألومنيوم الروسية والعالمية على حد سواء، حيث تحتل غينيا المرتبة الأولى في العالم من حيث احتياطيات البوكسيت، بنحو 26,4% من الاحتياطيات العالمية و20% من الإنتاج العالمي.

ومن المعروف أن امدادات الألومنيوم تدخل إلى العديد من الصناعات الهامة مثل صناعة السيارات والأجهزة الإلكترونية والانشاءات علاوة على مواد التعبئة والتغليف، حيث يستحوذ قطاع السيارات وحده على 23% من استهلاك الألومنيوم العالمي سنويا، وهي نفس النسبة التي يحتاجها قطاع المعدات والأجهزة الكهربائية، في حين تصل النسبة إلى 25% للإنشاءات و8% فقط للتعبئة والتغليف.

وتعني النسب السابقة أن تحديات الإمدادات الغينية قد تمتد لسلسلة عريضة من المنتجات، التي ربما تمتد من أكبر منتج حتى علب المياه الغازية، لتساهم في المزيد من تعظيم الأزمات التي سببتها سلسلة الإغلاقات الناجمة عن وباء كورونا والتي لا تزال الشعوب تعاني منها حتى الآن في شكل ارتفاعات متوالية في الأسعار والتي فاقمتها الحرائق والسيول والفيضانات الناجمة عن التغيرات المناخية.

وخلافا لحالة القلق التي انتابت الصناعة العالمية جراء الحالة الغينية، يبدو أن شركة مصر للألومنيوم هي الوحيدة في العالم التي تعيش أياما سعيدة بعد الارتفاع المتوالي لأسعار الخام، فالشركة التي حققت خسائر بقيمة 1,7 مليار جنيه في العام المالي 2020/2019، وخسارة بنحو 347 مليون جنيه في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، تمتلك كميات كبيرة من احتياطات الخام، والتي تعول عليها كثيراً في الانتقال إلى الربحية بعد أعوامها العجاف السابقة، وهو الأمر الذي يدعمه كثيراً ارتفاع الأسعار في العالم. وأضحت العولمة جزءاً راسخاً من العالم الحديث، بتقديمها للعديد من الفوائد والمزايا التي شكلت نمطاً اعتيادياً لحياة الأفراد اليومية، يصعب الاستغناء عنه في كل انحاء العالم، ومن الواضح أن اتباع سياسات العولمة توسع فوائد الانفتاح والتكامل الدولي، ولكنها في نفس الوقت ذات آثار جانبية سلبية، تبدت ملامحها بشدة خلال أزمة كورونا، وبرهنت الأزمة الغينية الأخيرة على تعاظم هذه الجوانب السلبية.